

قضايا بحثية ١ – الاسبوع الثالث

البعد القانوني في الإدارة العامة: دراسة في حالة العلم

إعداد الطالبة/
دينا علي القحطاني
دكتوراه إدارة أعمال

٢٠٢٦



أهمية الدراسة النظرية والمرتكز المعرفي الذي تضيفه إلى حقل التخصص

تأتي الدراسة المعنونة "البعد القانوني في الإدارة العامة: دراسة في حالة العلم" كإسهام نظري مهم في فهم العلاقة العميقة بين الإدارة العامة والقانون، وهو موضوع مركزي في الدراسات الإدارية والقانونية على حد سواء. فعلى المستوى النظري، توفر هذه الدراسة جسراً معرفياً بين حقلين رئيسيين: الإدارة العامة، التي تدرس كيف تُنظم وتُدار الوظائف العامة في الدولة؛ والقانون، الذي يحدد الإطار القانوني الذي يعمل ضمنه هذا الجهاز الإداري. من خلال هذا الربط، تُظهر الدراسة كيف أن البعد القانوني ليس مجرد إطار خارجي يُنظم نشاط الإدارة الحكومية، بل هو جزء لا يتجزأ من بنية الفكر الإداري نفسه. ويدعم هذا المنظور أن العلوم القانونية أسهمت في إكمال الأساس النظري الحاكم للإدارة العامة بتحديد (١) أساس الدراسة، (٢) النظريات المطبقة، (٣) حدود العمل الإداري، و(٤) المصادقية المهنية في الممارسة الإدارية.

أهمية الدراسة النظرية والمرتكز المعرفي الذي تضيفه إلى حقل التخصص

تكمّن الإضافة المعرفية للدراسة في إبراز تطور البعد القانوني منذ نشأته في الحضارات القديمة، مرورًا بالمدارس الفكرية الرئيسية (الشكلية، الازدواج القانوني، والمنهج الفني)، وصولًا إلى استيعاب البعد القانوني في إطار التطورات المعاصرة مثل العولمة والضغط الدولية. هذا التطور التاريخي والتحليلي لا يقتصر على استعراض أحداث تاريخية فقط، بل يُظهر مدى تأثير القانون في تشكل المفاهيم والنظريات الإدارية نفسها. على سبيل المثال، تُبرز الدراسة أن العديد من النظريات التنظيمية والمبادئ الإدارية الحاكمة، مثل نظرية القرار الإداري ونظرية العقد الإداري، قد نشأت من تحليل الفقه القانوني، وليس فقط من التجربة الإدارية العملية.

إن الإضافة النظرية للدراسة تتضح في توسيع فهم المفهوم التقليدي للإدارة العامة ليشمل العمق القانوني الفكري والتاريخي. فهي لا تُقدّم فقط معرفة بحدود عمل الإدارة، بل تُظهر أيضًا كيف أن القانون يُشكل الأسس المنهجية والوظيفية للإدارة. وتنبّه الباحثين إلى أن أي محاولة للإصلاح الإداري أو تصميم سياسات عامة لا يمكن استيعابها أو تحليلها بشكل سليم دون فهم عميق للأطر القانونية الحاكمة لها.

الأهمية التطبيقية على مستوى صانع القرار

على مستوى التطبيق العملي، فإن لهذه الدراسة فوائد واضحة لصناع القرار في الإدارة العامة والقانون الإداري، لما توفره من إطار قانوني معمق يُساعد في فهم وتوجيه الممارسة الرسمية. فمن ناحية، يساعد فهم البعد القانوني في تحديد حدود وصلاحيات الإدارة العامة بوضوح، سواء عند تصميم السياسات أو عند مواجهة النزاعات القانونية. فهذا الفهم يجعل صُناع القرار أكثر وعيًا بأن القرارات الإدارية لا تنفذ بصورة معزولة عن إطار قانوني واضح، بل يجب أن تكون متسقة مع مبادئ القانون الإداري ولائحته المنظّمة.

تقدم الدراسة إدراكًا عمليًا لأهمية التوافق بين أساليب الإدارة الحديثة (مثل تلك المستمدة من القطاع الخاص) والأطر القانونية ذات الصلة. في ظل الدعوات المتزايدة للإصلاح الإداري وتبني مناهج العمل المؤسسي الحديثة، تكون إدارة الدولة بحاجة إلى ضمان أن هذه المناهج لا تتعارض مع قواعد القانون العام، وإلا فإنها ستواجه مشكلات في التنفيذ أو نزاعات قانونية أمام القضاء. وهذه نقطة محورية مهمة لصانع القرار، لأن أي إصلاح إداري يجب أن يُصاغ ويُنفذ في ظل احترام صارم للإطار القانوني العام للدولة.

الأهمية التطبيقية على مستوى صانع القرار

تساعد الدراسة في تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الإدارة في ظل العولمة والتداخل بين القانون العام والخاص، والقانون الوطني والقانون الدولي. في عالم متداخل اقتصاديًا وقانونيًا، يجد صناع القرار أنفسهم أمام تحديات جديدة مثل توافق التشريعات المحلية مع المعايير القانونية الدولية، أو كيفية إدارة علاقات السلطة العامة مع الجهات الخاصة في سياق يقدم على تعدد أدوار الجهاز الإداري. ومعرفة هذه التحديات تُمكن صُناع القرار من تبني استراتيجيات قانونية متوازنة تعزز من فعالية أداء الجهاز الإداري في بيئته المتغيرة.

مقترحات عملية قابلة للتطبيق

١. تطوير الإطار القانوني للإدارة العامة

ينبغي لصناع القرار العمل على تحديث التشريعات الإدارية لتواكب التغيرات في بيئة العمل العام والتحديات الدولية. إذ إن الكثير من القواعد القانونية الحالية ما تزال تقليدية ولا تتلاءم مع طبيعة العلاقات الإدارية المعاصرة، مما قد يؤدي إلى تضارب في تفسير القانون أو بطء في تنفيذ القرارات.

٢. دمج التدريب القانوني في برامج تأهيل القيادات الإدارية

يجب أن تُؤهل الجهات الإدارية موظفيها ليس فقط على المهارات الإدارية الكلاسيكية، بل أيضًا على المهارات القانونية اللازمة لفهم وتطبيق القانون الإداري في المواقف المختلفة. هذا من شأنه أن يُعزز من المهنية والقدرة على اتخاذ قرارات قانونية سليمة داخل الجهاز الإداري.

مقترحات عملية قابلة للتطبيق

٣. تعزيز التعاون بين القانونيين والإداريين

يتعين على الجهات الحكومية تبني آليات تعاون مؤسسية بين وحدات الشؤون القانونية ووحدات التخطيط الإداري، حتى يصبح التشريع وممارسات الإدارة مجسدة بشكل تكاملي، وليست منفصلة. هذا التعاون من شأنه أن يقلل من النزاعات القانونية التي تنشأ عن سوء تطبيق القوانين أو عدم فهمها بشكل كامل في القرارات اليومية.

٤. إعادة هيكلة الإجراءات الإدارية بما يتوافق مع القانون

على مستوى الهيكلية المؤسسية، يمكن لصناع القرار أن يستفيدوا من نتائج هذه الدراسة لمراجعة الإجراءات واللوائح الداخلية داخل الجهات الحكومية لضمان اتساقها مع مبادئ القانون الإداري، وضمان حماية الحقوق والالتزامات القانونية لكافة الأطراف المعنية.

الخاتمة

إن الدراسة النظرية عن البعد القانوني في الإدارة العامة تمثل إضافة هامة في فهم العلاقة بين القانون والإدارة على المستوى الفكري والمنهجي. وتُظهر الدراسة أن القانون ليس مجرد إطار تنظيمي خارجي، وإنما يشكل جزءاً لا يتجزأ من الفكر الإداري نفسه. من ناحية تطبيقية، توفر الدراسة صناعات القرار بمفاهيم وأدوات قانونية ضرورية لتحسين فعالية الأداء الإداري وضمان شرعية القرارات القانونية، كما أنها تفتح المجال لاقتراح حلول عملية تُنظم العلاقة بين الإدارة العامة والقوانين المحلية والدولية. بعبارة أخرى، فإن هذه الدراسة تمكّن الباحثين المستقبليين من البناء عليها لتوسيع الأطر النظرية والتطبيقية في حقل الإدارة العامة والقانون الإداري على حد سواء، وتوجه صناعات القرار نحو نماذج قانونية وإدارية أكثر توازناً وقدرة على الاستجابة لمتطلبات العصر.

المرجع

الباجوري، أ. أ. (٢٠٢١). البعد القانوني في الإدارة العامة: دراسة في

حالة العلم. Retrieved from

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_164064_71213de13f1dd6163b3c0cef0269c313.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

